جامعة البصرة – كلية التربية للبنات

محاضرة (١٠)

جغرافية العراق – المرحلة الرابعة

مدرس المادة / د. مها شاكر

الفصـــــل السابـــــع

ســـــــــكان العـــــــــراق

بعد السكان الثروة البشرية للأمة ، فلولا الناس ما جادت الارض بخيراتها وما انتشر فيها العمران أو قامت فيها الحضارة ، وتقام حيوية الأمة بعدد سكانها ومقدار النشاط الذي يتميزون به .

مصادر المعلومات عن السكان

هناك العديد من المصادر الاحصائية التي يعتمد عليها الجغرافيون للحصول على البيانات السكانية . وفيما يأتي أبرز تلك المصادر :-

أولا : تعداد السكان

يقصد به مجموع العمليات التي تخص جمع ونشر المعلومات الديموغرافية عن كافة الأشخاص في الدولة . ويهدف الى معرفة عدد السكان وخصائصهم وتوزيعاتهم من حيث الجنس والعمر والبيئة والنشاط الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والقومي والثقافي والصحي .. الخ . ويستفاد من تلك المعلومات لأغراض التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ورسم السياسة الحكومية في المجالات المختلفة ، لذا يعد تعداد السكان من أهم المصادر لدراسة السكان وخصائصهم وتغيراتهم .

ويتم اجراء التعداد السكاني في العراق بشكل دوري ، وعادة ما يكون كل (١٠ سنوات) نظرا لما تتطلبه عملية التعداد من امكانات مادية وفنية كبيرة . لقد أجريت في العراق سبعة تعدادات للسكان ، كان أولها تعداد عام (١٩٣٤) ، وآخرها تعداد عام (١٩٩٧) .

وفيما يأتي عرض موجز لتلك التعدادات :

١- تعداد ١٩٣٤

قامت الحكومة العراقية في سنة (١٩٣٤) بأجراء تعداد للسكان ، أذ تم تشكيل لجان خاصة لهذا الغرض ، اتخذت من المدارس والمساجد مراكزاً لها ، وقام المختارون باستدعاء أرباب العوائل للحضور الى تلك المراكز بغية اعطاء المعلومات . وكان الغرض من التعداد منح دفاتر النفوس للمواطنين لأغراض الخدمة العسكرية الالزامية والانتخابات .

وبلغ عدد سكان العراق في هذا التعداد (٣،٣٨٠،٥٣٣) نسمة ، ولم يكن تعداد (١٩٣٤) شاملا لكل سكان العراق ، اذ اقتصر على المدن وضواحيها وأهمل الارياف ، كما انه يفتقر إلى الكثير من المعلومات .

٢- تعداد ١٩٤٧

يعد أول تجربة جادة في ميدان تعداد السكان . استهدفت الحكومة منه الحصول على أدق النتائج .
وتعتبر عملية هذا التعداد ناجحة إلى حد ما في المدن ، الا أنها لم تنجح في المناطق الريفية ويعزى ذلك إلى قلة الخبرة والتجربة وصعوبة تسجيل الفلاحين المتنقلين وقبائل البدو الرحل فضلاً عن الخوف من الضرائب والخدمة العسكرية . وبلغ عدد سكان العراق بموجب هذا التعداد (٤،٨١٦،١٨٥) نسمة .

٣- تعداد ١٩٥٧

بلغ عدد سكان العراق بموجبه نحو (٦،٣٣٩،٩٦٠) نسمة ، وبعد أنجح التعدادات التي سبقته ، لذلك كان أساساً في سجلات القيد للعراقيين . ولكنه لم يخل من بعض السلبيات التي أهمها الاخطاء في التصنيف وفي تسجيل أعمار السكان) .

٤- تعداد ١٩٦٥

لقد اتخذت الإجراءات لتوفير الظروف المناسبة لنجاح هذا التعداد وتلافي الجوانب السلبية التي رافقت التعدادات السابقة ، وبلغ عدد السكان بموجبه (٨،٠٩٧،٢٣٠) نسمة ، ومن الانتقادات التي وجهت الى هذا التعداد أنه لم يكن شاملاً لجميع السكان لاسيما المنطقة الشمالية بسبب العمليات العسكرية فيها آنذاك.

٥- تعداد ١٩٧٧

يعد من أدق التعدادات التي اجريت في العراق ، فقد تم تشكيل لجان رئيسة واخرى فرعية كما تم تدريب وتهيئة (١٢٠) ألف عداد في انحاء البلاد، فضلاً عن توفير وسائط النقل المطلوبة البرية والمائية والجوية لغرض الوصول الى أقصى مكان في الريف والاهوار والصحراء ، وبذلت وسائل الاعلام جهوداً كبيرة لنشر الوعي الاحصائي وحث المواطنين على الاداء بالمعلومات الصحيحة ، وتوضيح اهداف التعداد واهميته ، وتضمنت استمارة التعداد معلومات دقيقة ، وتبين من النتائج النهائية لهذا التعداد ان عدد نفوس العراق بلغ (١٢،٠٠٠،٤٩٧) نسمة بما فيهم افراد الجاليات العراقية في الخارج .

٦- تعداد ١٩٨٧

تم اعداد الكوادر الخاصة بالتعداد ، ووزعت الاستمارات على العوائل قبل يوم التعداد لملئها من قبل رئيس الاسرة على اساس هويات الاحوال المدنية أو أية وثيقة رسمية متوفرة ، وبلغ عدد السكان بموجب هذا التعداد (١٦،٣٣٥،١٩٩) نسمة ،أي بزيادة مقدارها حوالي (٤،٣) مليون نسمة عن تعداد ١٩٧٧.

٧- تعداد ١٩٩٧

بلغ عدد سكان العراق بموجب نتائج هذا التعداد (٢٢،٠٤٦،٢٤٤) نسمة ، ومن عيوبه انه لم يشمل سكان محافظات كردستان بسبب الظروف الاستثنائية التي كانت سائدة ، مما استدعى تقدير عدد سكانها على اساس معدل النمو.

ثانياً : الاحصاءات الحيوية

تعد المصدر الثاني المهم من مصادر المعلومات السكنية ، وتشمل احصاءات الولادات والوفيات والزواج والطلاق .....الخ ، وماتزال الاحصاءات الحيوية في العراق بعيدة عن الدقة ، ويعود سبب ذلك الى قلة الوعي الاحصائي وعدم تسجيل الولادات والوفيات في حينها وبخاصة في المناطق الريفية ، كما ان الكثير من حالات الزواج والطلاق تتم من قبل رجال الدين غير الرسميين دون اخبار الدوائر ذوات العلاقة بذلك .

ثالثاً : المسح بالعينة

يقوم على أساس التعميم من الجزء الى الكل (مجتمع العينة) ، وعن طريق المسح بالعينة يمكن الحصول على البيانات السكانية بسرعة وبتكاليف أقل دون اختزال كبير في الدقة ، كما يمكن الحصول على المعلومات المطلوبة ، وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء في العراق بعملية مسح بالعينة لدراسة الظواهر الحياتية خلال عامي ١٩٧٤/١٩٧٣، وشمل المسح عينة تمثل (١%) من السكان . ومن خلال المعلومات التي تم الحصول عليها حسبت معدلات الولادات الخام والوفيات الخام ومعدلات الزواج والطلاق ومعدلات وفيات الأطفال الرضع ومعدل الخصوبة العام .

رابعاً : مصادر أخرى

تقوم منظمات دولية عدة بإصدار احصاءات متنوعة عن السكان وخصائصهم ، مثل المكتب الإحصائي للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وغيرها . وتقوم هذه المنظمات بإصدار دوريات خاصة بها . وفي العراق تقوم وزارة التخطيط بإصدار دوريات عن السكان ، من بينها المجموعة الاحصائية السنوية .

النمو السكاني

يقصد بالنمو السكاني التغير في حجم السكان سواء بالزيادة أم بالنقصان ، ويتأثر بثلاثة عوامل في المواليد والوفيات والهجرة ، اذ لا يتقرر نموا السكان بعامل واحد وانما بجميع تلك العوامل ، وقد يتغير التوازن بين هذه العوامل من وقت الى اخر .

أن ابرز التغيرات التي طرأت على حجم والنمو السكان في العراق ينبغي الاعتماد على نتائج التعدادات التي اجريت فيه ابتداء من تعداد ١٩٤٧ وانتهاء بآخر تعداد لعام ١٩٩٧الذي يشير الى تضاعف عدد سكان العراق خلال تلك المدة الى اكثر من اربعة امثال أي من (٤،٨١٦،١٨٥) نسمة في عام ١٩٤٧ الى (٢٢،٠٤٦،٢٤٤) نسمة في عام ١٩٩٧، وبمعدل نمو سنوي مقداره (٣،١%) ، ويعد هذا المعدل مرتفعاً مقارنة بمعدل النمو العالمي الذي بلغ (١،٦%) خلال المدة من ١٩٦٠- ١٩٩٧، ومقارنة بمعدل النمو في قارة آسيا الذي بلغ خلال المدة ذاتها (١،٨%) ،ان تقديرات السكان العام ٢٠٠٧ تشير الى أن عدد سكان العراق بلغ (٢٩،٦٨٢،٠٨١) نسمة وبمعدل نمو مقداره (٣%) .

لقد تباين معدل نمو السكان في العراق ، اذ بلغ في المدة من ١٩٤٧- ١٩٥٧ (٢،٨%) فيما ارتفع المعدل في المدة من ١٩٥٧-١٩٦٥ الى (٣,٥ %) ، ويعود ذلك إلى زيادة معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات ، بسبب تحسن الوضع الاقتصادي والخدمات الصحية ، ثم أخذ معدل النمو السكاني اتجاهاً هابطاً خلال المدة من ١٩٦٥-١٩٧٧ والفترات

التي تلتها ١٩٧٧–١٩٨٧و١٩٨٧–١٩٩٧، اذ بلغ لكل منها (٣,٣ % ، ٣,١% ، ٣٪) على التوالي .
على الرغم من التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده العراق ، مما يشير إلى تأثر نمو السكان بعوامل أخرى تتمثل في تنظيم النسل الذي بدأ يظهر في العراق لدى بعض الازواج وبخاصة العاملين منهم وذوي التحصيل العلمي العالي . فقد تبين من نتائج مسح خصوبة المرأة العراقية عام ١٩٧٤ أن نسبة الأزواج الذين يستعملون موانع الحمل من ذوي التحصيل العلمي العالي بلغت (٧٧%) من مجموع هذه الفئة من السكان ، كما تبين من نتائج ذلك المسح أن نسبة النساء اللاتي لا يرغبن في انجاب عدد أكثر من الأطفال مما لديهن بلغت (٣٧,٧٪) ، كما يرجع الهبوط في معدل النمو السكاني الى الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨ وحرب الخليج عام ١٩٩١ التي رافقها حصار اقتصادي جائر ، مما نجم عن ذلك ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض معدلات المواليد .
ويتباين معدل النمو السكاني على مستوى المحافظات ، ويرجع ذلك الى الهجرة من والى تلك المحافظات ، أو الى تعديل الحدود الادارية للبعض منها كما حدث بالنسبة لمحافظتي النجف والقادسية (الديوانية).
بلغ معدل النمو السكاني في العراق للمدة من ١٩٨٧-١٩٩٧(٣%) ويمكن تقسيم المحافظات الى ثلاث فئات :
أ- الفئة الاولى : تضم المحافظات التي يزيد فيها معدل نمو السكان عن المعدل العام للعراق وتشمل ثمان محافظات هي نينوى(الموصل) ، دهوك ، السليمانية ، اربيل ، بغداد ، المثنى (السماوة) ، واسط ، البصرة ، ويتراوح معدل نمو السكان فيها بين (٣،٢%) في محافظة دهوك ، (٦%) في محافظة البصرة التي شهدت عودة عدد كبير من سكانها بعد عام ١٩٨٨ والذين هاجروا منها الى محافظات اخرى بعد تعرض أغلب مستوطناتها الى القصف الايراني أثناء الحرب العراقية – الايرانية .
ب- الفئة الثانية : يقل فيها معدل النمو عن المعدل العام فتضم تسع محافظات وهي التأميم (كركوك) ، ديالى ، الانبار ، صلاح الدين ، بابل (الحلة) ، كربلاء ، النجف الاشرف ،ذي قار (الناصرية) ، ميسان (العمارة) ، ويتراوح معدل النمو فيها بين (٦%) في محافظة بابل و(٢،٧%) في محافظة ميسان .
ج- الفئة الثالثة : يتساوى فيها معدل النمو مع المعدل العام ، وتضم محافظة واحدة هي محافظة القادسية .

تركيب السكان

تحتل دراسة تركيب السكان أهمية بالغة في الدراسات السكانية ، لكونها توضح الاختلافات النوعية للمعلومات الكمية التي توفرها احصاءات السكان ، لكي يمكن الاستفادة من ذلك في التخطيط لشتى الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تهم حياة السكان .
يقصد بتركيب السكان دراسة خصائص المجموعات السكانية التي يتألف منها سكان المجتمع ومن أبرز هذه الخصائص التركيب العمري والنوعي والزواجي والتركيب الاقتصادي والتعليمي .
سيتم دراسة التركيب العمري والنوعي والزواجي والتركيب الاقتصادي في العراق وكما يلي:-

خريطة العراق الادارية

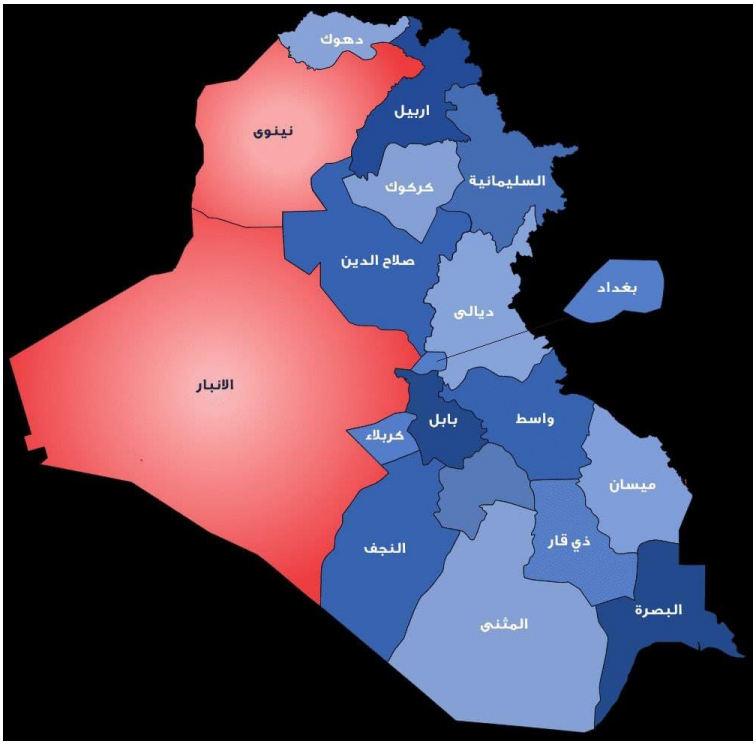

١- التركيب العمري

يوضح التركيب دراسة أعمار السكان وتوزيعهم الى فئات عمرية . ويمكن ترجمة ذلك بالهرم السكاني الذي يعكس في أدلة بصرية كثيراً من المتغيرات التي مر بها المجتمع ، والتي تركت بصماتها على درجات ذلك الهرم من مكونات المواليد والوفيات والهجرة ، أو أية تغيرات اخرى ناجمة عن عوامل طارئة غير عادية كالحروب والاوبئة والكوارث .

وهناك اختلافا في التركيب العمري حسب فئات السن الرئيسة التي تشكل من الناحية الوظيفية الفئات الفعالة وغير الفعالة . فالفئة الرئيسة الاولى (٠-١٤ سنة) تشكل حسب تعداد ١٩٩٧ نسبة مقدارها (٤٤،٢%) من اجمالي سكان العراق ، فيما شكلت عام ٢٠٠٧ نسبة مقدارها (٤٣،٢%) مما يشير الى أن المجتمع العراقي مجتمع فتي وهذا يعكس ارتفاع مستوى الخصوبة ، التي ينجم عن ارتفاعها خلق ظاهرة اعادة الشباب ، وان هذه النتيجة بحد ذاتها تدفع الى ارتفاع معدلات نمو السكان ، وقد شكلت تلك الفئة قاعدة عريضة في الهرم السكاني .

أما بالنسبة الى مستوى الجنس فأن عدد المواليد من الذكور يكون اعلى من عدد المواليد الاناث في أغلب الاحيان .

ما الفئة العمرية (١٥-٦٤) فأنها شكلت في عام ١٩٩٧ نسبة مقدارها (٥٢،٤%) من مجموع سكان العراق ، فيما شكلت في عام ٢٠٠٧ نسبة مقدارها (٥٤،١%) ، وتمثل القطاع النشط اقتصادياً ، وتشكل في الهرم السكاني طبقات أضيق بعض الشيء من القاعدة السفلى مع ملاحظة أن بعض درجات الهرم قد ظهر فيها تقلصاً كبيراً قياساً الى الفئات الأخرى ويبدو ذلك جليا في فئة ٣٥- ٣٩ سنة للذكور ، مما يعكس تأثير الحرب العراقية - الإيرانية على هذه الفئة بشكل كبير جدا ، أذ كانت في تعداد ١٩٨٧ ضمن فئة ٢٥-٢٩ سنة وقد تأثرت بسنوات الحرية التي سبقت ذلك التعداد.

وعلى مستوى الجنس فهناك تباين ايضا ، أما فئات الاعمار٦٥ سنة فأكثر فهي شريحة ضيقة تشكل نسبة مقدارها (٣،٤%) من مجموع سكان العراق . وبلغت نسبة كل من الذكور والاناث ضمن هذه الفئة العمرية (١،٥% ، ١،٨%) من اجمالي السكان وعلى الترتيب . وفي عام بلغت٢٠٠٧ النسبة (٢,٧ % بواقع ١,٢ % للذكور و ١,٥ % للإناث) .

٢- التركيب النوعي

أن تصنيف السكان إلى ذكور واناث يعبر عنه بنسبة النوع أو الجنس التي تستخرج بتقسيم عدد الذكور على عدد الاناث ثم يضرب الناتج (×١٠٠) .

لهذه النسبة أهمية كبيرة باعتبارها تؤثر في معدلات المواليد والوفيات والهجرة . وغالبا ما تكون هذه النسبة متوازنة في المجتمعات المستقرة التي تعيش حياة طبيعية ، في حين يختل التوازن في النسبة بسبب تباين معدلات الوفيات بين الذكور والاناث ، أو بسبب الهجرة الداخلية والخارجية التي تكون انتقائية (يكون ميل الذكور للهجرة هو الغالب) وكذلك بسبب الحروب التي تؤدي الى تناقص عدد الذكور .

وعلى مستوى المحافظات هناك تباين في نسبة الجنس حسب نتائج تعداد ١٩٩٧، أذ ترتفع النسبة قليلاً عن نسبة التوازن في كل من محافظات نينوى ، بغداد ، الانبار ، دهوك ، أربيل ، السليمانية ، فيما تقل عن نسبة التوازن في بقية المحافظات ، وان هذا التباين يعكس الاختلاف في حجم الهجرة الداخلة اليها والخارجة منها ، فضلاً عن هجرة عدد الذكور الى خارج العراق .

ان نسبة الجنس حسب تقديرا ٢٠٠٧ ترتفع في كل من محافظات بغداد ، البصرة ، دهوك ، أربيل .

(التركيب النوعي وعدد سكان العراق عام ٢٠٢٠)